

أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان في الفكر الإسلامي

فاطمة محمد عبد السلام قدورة

مساعد محاضر - كلية الآداب - قسم الفلسفة - جامعة الزاوية - ليبيا

f.gudourah@zu.edu.ly

106570034687

المستخلص:

يتناول البحث أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور الفكر الإسلامي، مركزاً على التمييز بين مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان في ظل ما تثيره الأنظمة الذكية من تحديات تتعلق بالتحيز، والخصوصية، والشفافية، والمساءلة، وصعوبة تحديد مصدر الضرر. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج المقارن، لتحليل المبادئ الدولية المعاصرة وربطها بمفاهيم التكليف والأمانة والعدل وعدم الضرر ومقاصد الشريعة. وخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي، في صورته الراهنة، لا يملك وعياً أو قصداً أو أهلية أخلاقية تجعله محلاً للمساءلة؛ ومن ثم تظل المسؤولية بشرية، وتتوزع بين المصمم والمطور والمؤسسة والمشغل والمستخدم بحسب العلم والقدرة على التوقع والسيطرة. كما أكد البحث ضرورة الإشراف البشري، وحماية البيانات، ومنع التمييز، وتقويم المخاطر، وضمان التفسير والاعتراض والتعويض، بما يوجه التقنية إلى خدمة الإنسان وصون كرامته وتحقيق المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الأخلاقية، الفكر الإسلامي، مقاصد الشريعة، الإشراف البشري.

Artificial Intelligence Ethics: Machine Responsibility and Human Responsibility in Islamic Thought

Fatima Mohammed Abdulsalam Gudoura

Assistant Lecturer – Faculty of Arts – Department of Philosophy –
University of Zawiya – Libya
f.gudourah@zu.edu.ly
106570034687

Abstract:

This study examines artificial intelligence ethics from an Islamic perspective, focusing on the distinction between machine and human responsibility. Using a descriptive-analytical method, supported by comparison, it relates contemporary international principles to the Islamic concepts of moral accountability, trust, justice, non-harm, and the objectives of Sharia. The study concludes that current AI systems lack consciousness, intention, and moral capacity; therefore, they cannot bear full ethical or religious responsibility. Responsibility remains human and should be distributed among designers, developers, institutions, operators, and users according to their knowledge, foreseeability, and control. Responsible AI consequently requires continuous human oversight, data protection, non-discrimination, risk assessment, explainability, accessible objection mechanisms, and compensation for harm. These safeguards ensure that AI serves human welfare, protects dignity, and advances the public interest without becoming a means of avoiding accountability.

Keywords: Artificial intelligence, ethical responsibility, Islamic thought, Maqasid al-Sharia, human oversight.

المقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر التحول التقني في العصر الحديث، إذ دخل مجالات التعليم والطب والقضاء والإدارة والإعلام والاقتصاد والأمن، وأصبح قادراً على معالجة كميات ضخمة من البيانات، والتنبؤ بالنتائج، وتوليد النصوص والصور، وتقديم توصيات قد تؤثر بصورة مباشرة في حياة الأفراد والمجتمعات. وقد أتاح هذا التطور فرصاً

واسعة لتحسين الخدمات وتعزيز الإنتاجية، لكنه في الوقت نفسه أوجد إشكالات أخلاقية وقانونية واجتماعية متزايدة، مثل انتهاك الخصوصية، والتحيز الخوارزمي، والتضليل، وصعوبة تفسير القرارات، وتوزيع المسؤولية عند وقوع الضرر.

وتؤكد الأدبيات الدولية المعاصرة أن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على منع الأخطاء التقنية، بل تشمل حماية كرامة الإنسان وحقوقه وحياته، وضمان الشفافية والعدالة والمساءلة والإشراف البشري. وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» في عام 2021 توصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأكدت فيها أن حماية حقوق الإنسان وكرامته تمثل الأساس الحاكم لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه، وأن المسؤولية النهائية لا ينبغي أن تُرفع عن الإنسان بسبب استخدام نظام آلي (اليونسكو، 2021). كما أصدر المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا إطارًا لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي يركز على موثوقية الأنظمة وإدارتها وتقليل مخاطرها طوال دورة حياتها (المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، 2023).

وتتزايد أهمية دراسة هذه المسألة من منظور إسلامي؛ لأنَّ الشريعة الإسلامية لا تنظر إلى التقنية بوصفها غاية مستقلة، وإنما تقومها بحسب آثارها ومقاصد استخدامها. فالآلة في ذاتها لا توصف بالخير أو الشر الأخلاقيين، وإنما يتحدد حكم استخدامها بحسب الغرض والنتيجة وطريقة التطبيق. ومن ثم فإن السؤال المركزي لا يتمثل في: هل تتحمل الآلة المسؤولية؟ فحسب، بل في: من الإنسان المسؤول عن تصميمها وتوجيهها واستخدامها؟ وما الضوابط التي ينبغي أن تحكم هذا الاستخدام في ضوء مقاصد الشريعة وقواعدها الأخلاقية؟

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الغموض الذي يحيط بمسألة المسؤولية الأخلاقية عن أفعال الذكاء الاصطناعي ومخرجاته. فبعض الخطابات المعاصرة تتعامل مع النظام الذكي وكأنه فاعل مستقل، بسبب قدرته على التعلم واتخاذ قرارات أو توصيات معقدة، في حين يرى اتجاه آخر أن النظام لا يتجاوز كونه أداة من صنع الإنسان، وأن المسؤولية لا يمكن فصلها عن المطور والمشغل والمستخدم والجهة المالكة. ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا عندما ينتج عن

النظام ضرر لا يمكن تحديد مصدره بسهولة، كما يحدث في أنظمة التعرف على الوجوه أو أدوات التشخيص الطبي أو نماذج التقييم الائتماني أو التطبيقات التوليدية. ولذلك يسعى البحث إلى بناء تصور إسلامي يحدد حدود مسؤولية الآلة، ويبين مسؤولية الإنسان، ويقترح مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي تحقق الانتفاع بالذكاء الاصطناعي دون الإخلال بالكرامة الإنسانية والعدل والمصلحة العامة.

سؤال البحث الرئيس: ما طبيعة المسؤولية الأخلاقية عن الذكاء الاصطناعي في الفكر الإسلامي، وكيف يمكن التمييز بين مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان؟
الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي وأخلاقياته؟
2. هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي فاعلاً أخلاقياً مستقلاً؟
3. ما الأسس القرآنية والحديثية لمفهوم المسؤولية؟
4. كيف تسهم مقاصد الشريعة في تقويم تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
5. ما أبرز المخاطر الأخلاقية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟
6. ما الضوابط المقترحة لتحقيق استخدام إسلامي مسؤول للذكاء الاصطناعي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته.
2. تحليل طبيعة المسؤولية المرتبطة بالأنظمة الذكية.
3. توضيح الفرق بين الآلة بوصفها أداة تقنية والإنسان بوصفه فاعلاً مكلفاً.
4. استنباط الأسس الإسلامية الحاكمة للمسؤولية الأخلاقية.
5. توضيح مقاصد الشريعة في تقويم تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
6. تحديد أبرز المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
7. تقديم إطار مقترح لحوكمة الذكاء الاصطناعي وفق مبادئ إسلامية وإنسانية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية للبحث من مساهمته في الربط بين مجالين متداخلين، هما أخلاقيات التقنية والفكر الإسلامي. كما يحاول تقديم معالجة تتجاوز تناول الفقهي الجزئي لبعض التطبيقات إلى بناء تصور عام يربط الذكاء الاصطناعي بمفاهيم التكليف والأمانة والعدل والمصلحة ومقاصد الشريعة.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في إمكانية الاستفادة من نتائج البحث في وضع سياسات وضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية والإدارية والطبية والإعلامية. كما يمكن أن يفيد الباحثين والمشرعين والمطورين والمؤسسات الدينية في بناء خطاب أخلاقي متوازن لا يرفض التطور التقني، ولا يقبله بصورة مطلقة دون رقابة وتقييم.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف ظاهرة الذكاء الاصطناعي وأبرز إشكالاتها الأخلاقية، ثم تحليلها في ضوء النصوص الإسلامية وقواعد المقاصد والشريعة. كما استفاد البحث من المنهج المقارن عند مقارنة المبادئ الإسلامية بالمبادئ الدولية المعاصرة في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مثل العدالة والشفافية والمساءلة والإشراف البشري.

تقسيمات البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ستة مباحث، يسبقها إطار منهجي يتضمن المقدمة ومشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه وأهميته ومنهجه ومفاهيمه الأساسية. تناول المبحث الأول الذكاء الاصطناعي والإشكال الأخلاقي، وعرض المبحث الثاني المسؤولية في الفكر الإسلامي، وخصص المبحث الثالث للتمييز بين مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان، بينما تناول المبحث الرابع مقاصد الشريعة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. وعرض المبحث الخامس الدراسات السابقة والفجوة البحثية، ثم قدم المبحث السادس ضوابط الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وانتهى البحث بالنتائج والتوصيات والخاتمة وقائمة المراجع.

تحديد المفاهيم:

1. **الذكاء الاصطناعي:** الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من التقنيات والأنظمة الحاسوبية التي تمكن الآلة من أداء مهام تتطلب عادةً بعض صور الذكاء البشري، مثل التعلم والاستدلال والتصنيف والتنبؤ وفهم اللغة واتخاذ التوصيات. ولا يعني ذلك أن الآلة تمتلك عقلاً إنسانياً أو وعياً ذاتياً بالضرورة، بل يعني أنها تنفذ عمليات حسابية ونماذج إحصائية وخوارزمية تنتج مخرجات تبدو ذكية.

2. **الأخلاق:** الأخلاق هي مجموعة القواعد والقيم التي تضبط سلوك الإنسان وتحدد ما ينبغي فعله وما ينبغي اجتنابه. وفي التصور الإسلامي ترتبط الأخلاق بالإيمان والتكليف ومراقبة الله تعالى، ولا تنحصر في تحقيق المنفعة الدنيوية، بل تشمل المسؤولية أمام الله والناس.

3. **المسؤولية:** المسؤولية هي التزام الشخص بتحمل نتائج أفعاله أو قراراته، ويشترط فيها قدر من العلم والقدرة والقصد أو إمكان التوقع والسيطرة. وفي الفكر الإسلامي ترتبط المسؤولية بالتكليف، قال تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ (القرآن الكريم، الصافات: 24)، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (القرآن الكريم، الإسراء: 36).

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي والإشكال الأخلاقي:

أولاً: طبيعة الذكاء الاصطناعي:

لا يعمل الذكاء الاصطناعي بطريقة مماثلة للعقل البشري، حتى عندما يعطي نتائج تبدو قريبة من التفكير الإنساني. فالأنظمة الذكية تتعلم من البيانات، وتكتشف الأنماط، وتقدر الاحتمالات، وتنتج مخرجات استناداً إلى تصميمها وبيانات تدريبها والأهداف المحددة لها. ولذلك فإن قدرتها على إنتاج إجابة أو توصية لا تعني أنها تفهم القيم الأخلاقية أو تدرك معنى المسؤولية.

وتتبع بعض الصعوبات من أن النظام قد ينتج مخرجات غير متوقعة حتى من جانب مطوريه، خصوصاً في النماذج المعقدة واسعة النطاق. غير أن عدم توقع النتيجة لا يعني

غياب المسؤولية البشرية، بل يفرض مسؤولية أكبر في الاختبار والمراقبة والتدقيق وإدارة المخاطر. وقد أشار إطار إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا إلى أهمية إدارة المخاطر بصورة مستمرة، وعدم الاقتصار على مرحلة تصميم النظام (المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، 2023). وفي تقدير الباحثة، لا يمنح وصف النظام بالذكاء وعياً أخلاقياً؛ بأن تعقيد الخوارزمية يقتضي تشديد الرقابة البشرية، ولا يصلح مبرراً لإعفاء الأطراف القادرة على التصميم أو التحكم من المسؤولية.

ثانياً: مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

يقصد بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم تصميم الأنظمة الذكية وتطويرها ونشرها واستخدامها، بما يضمن عدم الإضرار بالإنسان والمجتمع والبيئة. وتشمل هذه الأخلاقيات قضايا العدالة، والخصوصية، والشفافية، والأمن، والمساءلة، وعدم التمييز، وحماية الاستقلالية الإنسانية.

وقد أكدت اليونسكو أن تطوير الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون منسجماً مع حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وأن يخضع للشفافية والمساءلة والإشراف البشري، مع مراعاة الأثر الاجتماعي والبيئي لهذه التقنيات (اليونسكو، 2021). وهذا يتفق في جانب كبير مع المبادئ الإسلامية التي تجعل حفظ النفس والعقل والمال والعرض والكرامة من المقاصد الأساسية.

ويتبين للباحثة أن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ليس تقييداً مفروضاً على الابتكار؛ بل شرطاً لسلامته ومشروعيته واستمرار الثقة فيه. كما تستطيع المرجعية الإسلامية إثراء المبادئ العالمية برؤية تجمع بين الغاية والوسيلة والمآل.

ثالثاً: أبرز الإشكالات الأخلاقية:

– **التحيز والتمييز:** قد تعكس الخوارزميات تحيزات موجودة في البيانات التي دُرِّبَت عليها. فإذا كانت البيانات غير متوازنة أو تضمنت صوراً نمطية أو تمييزاً تاريخياً، فقد ينتج النظام قرارات تضر بفئات معينة. ولا يتعارض ذلك مع مبدأ العدل الإسلامي فحسب، بل قد

يؤدي إلى آثار قانونية واجتماعية خطيرة. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (القرآن الكريم، النحل: 90). فالعدل لا يعني مساواة شكلية في جميع الحالات، وإنما يعني وضع كل شخص في موضعه، ومنع التمييز غير المشروع، وضمان ألا تتحول التقنية إلى وسيلة لإعادة إنتاج الظلم.

وتذهب الباحثة إلى أن عدالة النظام الذكي لا تُقاس بمتوسط دقة نتائجه وحده؛ وإنما بقدرته على تجنب الإضرار المنهجي بالفئات الأضعف، وبوجود مراجعة بشرية تكشف التحيز وتصححه قبل تحوُّله إلى قرار مؤسسي.

- **انتهاك الخصوصية:** تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية، ومنها البيانات الصحية والمالية والمكانية والبيومترية. وقد يؤدي جمع هذه البيانات أو استخدامها دون علم أصحابها أو رضاهم إلى انتهاك خصوصيتهم والإضرار بكرامتهم. ويرتبط حفظ الخصوصية في الفكر الإسلامي بتحريم التجسس؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾ (القرآن الكريم، الحجرات: 12). ولا يعني ذلك منع كل استخدام للبيانات، وإنما يقتضي أن يكون جمعها واستخدامها قائماً على غرض مشروع، وضرورة معتبرة، وضوابط تمنع التعدي والتسريب والاستغلال.

وتُعَدُّ الباحثة البيانات أمانةً، لا مجرد مورد اقتصادي؛ فمشروعية جمعها لا تبيح التصرف المطلق فيها، وإنما تظلّم قيده بالغرض المعلن، والقدر الضروري، والحماية الفعلية، وحقوق صاحبها.

- **غموض القرار:** تتصف بعض النماذج الذكية بصعوبة تفسير الطريقة التي وصلت بها إلى نتيجة معينة، وهو ما يعرف بمشكلة «الصندوق الأسود». وتظهر خطورة ذلك عندما يُستخدم النظام في مجالات حساسة، مثل التوظيف أو منح القروض أو التشخيص الطبي أو التقييم الأمني. ومن مقتضى العدل أن يتمكن المتضرر من معرفة سبب القرار والطعن فيه، ولذلك لا ينبغي الاعتماد على المخرجات الآلية بصورة مطلقة، بل يجب أن تكون هناك إمكانية للمراجعة والتفسير والتصحيح البشري.

وتؤكد الباحثة أنَّ درجة التفسير المطلوبة ينبغي أن تتناسب مع خطورة القرار؛ فكلما ازداد أثر المخرج في حياة الإنسان أو حقوقه، تعيّن تقديم تفسير أوضح، وتمكين المتضرر من الاعتراض وطلب المراجعة البشرية.

– **التضليل وتزييف الحقيقة:** أتاحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي إنتاج نصوص وصور وتسجيلات مرئية وصوتية يصعب أحياناً تمييزها عن المحتوى الحقيقي. وقد تستخدم هذه الأدوات في نشر الأخبار الكاذبة أو تشويه السمعة أو انتحال الشخصيات أو التأثير في الرأي العام. ويتعارض ذلك مع مبدأ التثبت، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (القرآن الكريم، الحجرات: 6). وبناءً عليه، يتحمل مستخدم الذكاء الاصطناعي مسؤولية التحقق من المحتوى قبل نشره، كما تتحمل المنصات مسؤولية الحد من الاستخدامات الضارة.

وفي رأي الباحثة، لا تُخفّف سهولة إنتاج المحتوى من واجب التثبت؛ بل تضاعفه، لأنّ سرعة النشر واتساع أثر المحتوى المصطنع قد يحوّل ان الخطأ الفردي إلى ضرر اجتماعي واسع.

– **تهديد الاستقلالية الإنسانية:** قد يؤدي الاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية إلى إضعاف قدرة الإنسان على التفكير والنقد واتخاذ القرار، خصوصاً في التعليم والعمل والإدارة. والخطر لا يتمثل فقط في فقدان بعض الوظائف، بل في انتقال مركز القرار من الإنسان إلى نظام لا يتحمل المسؤولية الأخلاقية. وقد أكدت اليونسكو ضرورة ألا يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى إزاحة المسؤولية الإنسانية النهائية، وأن يظل الإنسان قادراً على الإشراف والتدخل واتخاذ القرار في المجالات المؤثرة في حقوق الأفراد وحياتهم (اليونسكو، 2021).

ويستخلص من ذلك أنّ صونا لاستقلالية الإنسانية يقتضي بقاء القرار النهائي بيد إنسان مؤهل، قادر فعلياً على فهم توصية النظام ورفضها أو تعديلها؛ فلا تكفي الرقابة الشكلية لإثبات الإشراف البشري.

المبحث الثاني: المسؤولية في الفكر الإسلامي:

أولاً: المسؤولية والتكليف:

يقوم التصور الإسلامي للمسؤولية على مبدأ التكليف؛ فالإنسان مسؤول لأنه يمتلك عقلاً وإرادة وقدرة على الاختيار. قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾ (القرآن الكريم، الطلاق: 7)، وقال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (القرآن الكريم، التكويد: 28). وعليه، فإن المسؤولية الأخلاقية لا تثبت بمجرد القدرة على تنفيذ العمليات أو إصدار المخرجات، بل تحتاج إلى وعي وإرادة وقصد وأهلية. وهذه الشروط لا تنطبق على الآلة في صورتها الحالية؛ فالآلة لا تملك نية، ولا ضميراً، ولا إدراكاً للواجب، ولا قدرة على تحمل الجزاء الشرعي أو الأخلاقي.

وترجع الباحثة أن التكليف هو الحد الفاصل بين الفعل الآلي والفعل الأخلاقي؛ فالآلة تُنتج أثراً، أما الإنسان فيفهم الغاية، ويختار الوسيلة، ويستطيع مراجعة قراره؛ ولذلك يبقى محلاً لمسؤولية.

ثانياً: الأمانة:

يمثل مفهوم الأمانة أساساً مهماً في بناء المسؤولية الإسلامية، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ (القرآن الكريم، الأحزاب: 72).

والبيانات والأنظمة الذكية والقدرة على تطويرها تُعد من صور الأمانة المعاصرة. فالمبرمج مؤتمن على سلامة النظام، والباحث مؤتمن على صدق نتائجه، والمؤسسة مؤتمنة على حماية بيانات المستفيدين، والمستخدم مؤتمن على عدم توظيف التقنية في الظلم أو الخداع أو الاعتداء.

ومن وجهة نظر الباحثة، ينقل مفهوم الأمانة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من الامتثال الشكلي إلى التزام داخلي، يحل كل طرف واجب العناية بالمصلحة العامة، حتى في الحالات التي لا يعالجها النص القانوني تفصيلاً.

ثالثاً: قاعدة عدم الإضرار:

من القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي قاعدة: «لا ضرر ولا ضرار». وقد ورد الحديث بهذا المعنى في موطأ الإمام مالك، كما رواه ابن ماجه وغيره، وصححه عدد من أهل الحديث بألفاظ وطرق متعددة (مالك، 1994؛ ابن ماجه، د.ت.). وتؤسس هذه القاعدة لضرورة منع الأنظمة الذكية من إلحاق الضرر غير المبرر بالأفراد أو الجماعات. ويشمل ذلك الضرر المادي، والمعنوي، والمهني، والأمني، والبيئي. فإذا غلب على الظن أن تطبيقاً معيناً سيؤدي إلى ضرر جسيم، وجب تقييده أو إيقافه حتى يتم التحقق من سلامته.

وتؤكد الباحثة ضرورة أن يبدأ تقييم الضرر قبل إطلاق النظام، وأن يستمر بعد تشغيله؛ لأن بعض الآثار لا تظهر في الاختبارات الأولية، ولأنّ تغيير البيانات وبيئة الاستخدام قد يُنشئ مخاطر جديدة.

رابعاً: العدل والمساواة:

يحتل العدل مكانة مركزية في الفكر الإسلامي؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٓأَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (القرآن الكريم، المائدة: 8). ويقتضي ذلك أن تصمم الخوارزميات وتطبق دون تحيز قائم على العرق أو الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الجهة الجغرافية، ما لم يوجد مبرر مشروع وعلمي واضح. ولا يكفي أن تعلن المؤسسة أن نظامها محايد، بل ينبغي اختبار نتائجها بصورة دورية، وفحص بيانات التدريب، وقياس الفروق في النتائج بين الفئات، وإتاحة آليات للاعتراض والتصحيح.

ويظهر للباحثة أنّ العدل التقني لا يتحقق بحسن النية وحده؛ بل يحتاج إلى مؤشرات واختبارات وآليات للتظلم والتصحيح، وإلى جهة بشرية معلومة تتحمل تبعات القرار.

خامساً: المسؤولية الجماعية:

لا تقتصر مسؤولية الذكاء الاصطناعي على شخص واحد، فقد تتوزع بين المصمم، والمبرمج، والجهة المالكة، ومزود البيانات، والمشغل، والمستخدم النهائي. وفي الحديث

الشريف: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته» (البخاري، 1422هـ، حديث رقم 7138؛ مسلم، د.ت، حديث رقم 1829).

ويشير هذا الحديث إلى أن المسؤولية تتحدد بحسب الولاية والاختصاص والقدرة على التأثير. فالمطور مسؤول عن سلامة التصميم، والمؤسسة مسؤولة عن الحوكمة والرقابة، والمستخدم مسؤول عن طريقة الاستعمال، والجهة التنظيمية مسؤولة عن وضع القواعد التي تمنع الاستغلال والضرر.

وتؤكد الباحثة أن التوزيع الدقيق للمسؤولية يمنع نشوء فجوة في المساءلة؛ إذ لا يجوز أن يؤدي تعدد المشاركين إلى إعفاء الجميع، بل ينبغي توثيق الأدوار والقرارات منذ التصميم حتى الاستخدام النهائي.

المبحث الثالث: مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان:

أولاً: هل تتحمل الآلة المسؤولية؟

يمكن التمييز بين نوعين من المسؤولية: مسؤولية أخلاقية ذاتية، ومسؤولية وظيفية أو سببية. فالآلة قد تكون سبباً مباشراً في وقوع الضرر من الناحية المادية، لكنها لا تكون مسؤولة أخلاقياً بالمعنى الكامل؛ لأنها لا تملك قصداً ولا وعياً ولا أهلية للتكليف.

فإذا أخطأ نظام آلي في تشخيص مرض، أو صنف شخصاً تصنيفاً خاطئاً، أو نشر محتوى مضللاً، فإن وصف النظام بأنه «مخطئ» قد يكون صحيحاً من الناحية التقنية، لكنه لا يعني أنه يتحمل الإثم أو العقوبة. وتظل المسؤولية على من صمم النظام أو استخدمه أو سمح بالاعتماد عليه دون رقابة كافية، بحسب الملاحظات الواقعية.

وتُميّز الباحثة هنا بين الوصف التقني والحكم الأخلاقي؛ فنسبة الخطأ إلى الآلة تصف موضع الخل، لكنها لا تجعلها مخاطبة بالتكليف، وتبقى المساءلة متجهة إلى مَنْ صنعها أو أتاحها أو اعتمد مخرجاتها.

ثانياً: مسؤولية المصمم والمطور:

يتحمل المطور مسؤولية كبيرة؛ لأنه يحدد بنية النظام، وطريقة عمله، والبيانات المستخدمة في تدريبه، وحدود استخدامه. وتشمل مسؤوليته ما يأتي:

- تصميم النظام بما يقلل احتمالات التحيز والتمييز.
 - اختبار النظام قبل نشره وفي بيئات متعددة.
 - توثيق مصادر البيانات وحدود النموذج.
 - حماية البيانات من التسريب والاستخدام غير المشروع.
 - وضع تحذيرات واضحة بشأن المجالات التي لا يصلح فيها النظام.
 - توفير آليات للتحديث والتصحيح والإبلاغ عن الأعطال.
- ولا يكفي أن يقال إن النظام يعمل وفق خوارزمية؛ فالخوارزمية نفسها نتاج اختيارات بشرية قد تتضمن افتراضات وقيماً وانحيازات. ولذلك ينبغي للمطور الالتزام بمبدأ الإلتقان، ويؤيد هذا المعنى ما روي عن النبي ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، مع اختلاف المحدثين في درجة ثبوته، فضلاً عن تأييد أصول الشريعة العامة لمعنى الإلتقان. وفي ضوء ذلك، تنظر الباحثة إلى مسؤولية المطور بوصفها عناية مهنية ممتدة، تشمل جودة البيانات والاختبار والتوثيق والإفصاح عن الحدود المتوقعة، ولا تنتهي بمجرد تسليم النظام إلى الجهة المستخدمة.
- ثالثاً: مسؤولية المؤسسة والجهة المالكة:**
- تتحمل المؤسسة التي تشتري النظام أو تنشره مسؤولية التحقق من ملاءمته للمجال الذي سيستخدم فيه. فلا يجوز للمؤسسة أن تتذرع بجهلها بالتفاصيل التقنية إذا استخدمت نظاماً في اتخاذ قرارات تمس حقوق الناس. وتشمل مسؤولية المؤسسة:
- إجراء تقييم مسبق للمخاطر.
 - تحديد المسؤول البشري عن كل قرار آلي.
 - تدريب العاملين على الاستخدام الصحيح.
 - عدم الاعتماد على النظام في القرارات الحساسة دون مراجعة.
 - حماية حق الأفراد في معرفة القرار والاعتراض عليه.
 - الاحتفاظ بسجلات تسمح بتتبع مصدر الخطأ.

وقد أكدت اليونيسكو أن المسؤولية والمساءلة يجب أن تظل مرتبطة بالجهات الفاعلة في دورة حياة الذكاء الاصطناعي، وأن استخدام التقنية لا ينبغي أن يؤدي إلى إخفاء المسؤول الحقيقي خلف النظام (اليونيسكو، 2021).

وتذهب الباحثة إلى أن المؤسسة تملك قدرة مباشرة على تحويل المبادئ الأخلاقية إلى إجراءات ملزمة؛ فهي صاحبة قرار الشراء والنشر وتحديد الصلاحيات، ومن ثم تتسع مسؤوليتها بقدر قدرتها على التحكم والرقابة.

رابعاً: مسؤولية المستخدم:

قد يكون النظام مصمماً بطريقة سليمة، ثم يُستخدم استخداماً ضاراً أو غير مشروع. ولذلك يتحمل المستخدم مسؤولية التحقق من المخرجات وعدم نشر المعلومات الكاذبة أو استخدام الذكاء الاصطناعي في الغش أو الابتزاز أو انتحال الشخصية أو انتهاك خصوصية الآخرين.

وتزداد مسؤولية المستخدم عندما يكون متخصصاً أو صاحب سلطة أو قادراً على توقع النتائج. فطبيب يستخدم نظاماً مساعداً في التشخيص لا يجوز له أن يتخلى عن حكمه المهني، ومدرس يستخدم أداة توليد النصوص لا يجوز له أن يهمل التحقق من المعلومات، وموظف إداري يستخدم نظاماً لتقييم المتقدمين لا يجوز له أن يعتمد على النتيجة دون فحص عدالتها.

وتخلص الباحثة إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يدعم الحكم المهني، لا أن يحل محله؛ كما أن قبول المخرج دون فحص يُعدُّ تقصيراً متى كان المستخدم قادراً على التحقق أو مدركاً لاحتمال الخطأ.

المبحث الرابع: مقاصد الشريعة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

أولاً: حفظ الدين: لا يعني حفظ الدين رفض التقنية، وإنما توجيه استخدامها بحيث لا تكون وسيلة للإساءة إلى المقدسات أو نشر التضليل الديني أو إصدار الفتاوى دون أهلية. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم التعليم الديني والفهرسة والترجمة والبحث، بشرط أن يخضع المحتوى للمراجعة العلمية المتخصصة. كما ينبغي التنبيه إلى أن النظام الذكي لا يمثل

عالمًا أو مفتيًا لمجرد قدرته على توليد إجابة دينية. فالمسائل الشرعية تحتاج إلى فهم للنصوص ومقاصدها وملابساتها، ولا يصح أن يحل النظام محل أهل الاختصاص. وتؤكد الباحثة أن حفظ الدين في هذا المجال يقتضي التمييز الواضح بين أداة تساعد على البحث والاسترجاع، ومرجعية شرعية تصدر الحكم؛ لأن سلامة الصياغة اللغوية لا تضمن صحة الفتوى أو ملاءمتها للواقعة.

ثانياً: حفظ النفس: يتصل حفظ النفس بتطبيقات الذكاء الاصطناعي الطبية والعسكرية والأمنية. ففي المجال الطبي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد على الكشف المبكر عن الأمراض وتحليل الصور الطبية، لكنه لا ينبغي أن يُستخدم دون رقابة مهنية؛ لأن الخطأ قد يؤدي إلى وفاة أو ضرر بالغ. أما في المجال العسكري، فإن استخدام الأنظمة ذاتية التشغيل يشير إشكالاً كبيراً، خصوصاً إذا اتخذت الآلة قراراً باستخدام القوة دون تدخل بشري ذي معنى. ومن منظور حفظ النفس، ينبغي حظر أو تقييد التطبيقات التي تجعل قرار إزهاق الروح منفصلاً عن المسؤولية الإنسانية المباشرة.

وفي تقدير الباحثة، لا يجوز أن تتفصل القرارات التي تمس الحياة والسلامة عن سيطرة بشرية حقيقية ومحددة؛ كما أن سرعة النظام أو دقته المحتملة لا تكفي لتبرير غياب المسؤول القادر على الإيقاف والمراجعة.

ثالثاً: حفظ العقل: يرتبط حفظ العقل بحماية الإنسان من التضليل والتلاعب والإدمان والإضعاف المعرفي. وقد يؤدي الاستخدام غير المسؤول للذكاء الاصطناعي إلى انتشار المعلومات الخاطئة أو إنتاج محتوى يوجه السلوك بصورة خفية. ومن مقتضى حفظ العقل تعزيز الثقافة الرقمية، وتعليم المستخدمين كيفية التحقق من المحتوى، وعدم تقديم المخرجات الآلية بوصفها حقائق قطعية. كما ينبغي تصميم الأنظمة بطريقة تشجع التفكير النقدي ولا تستغل نقاط ضعف المستخدمين.

ويتبين للباحثة أن حماية العقل لا تقتصر على منع المحتوى الضار؛ بل تشمل بناء وعي نقدي يُحذ من الاتكال على الآلة، ويحفظ للإنسان استقلاله في الفهم والحكم.

رابعاً: حفظ النسل والعرض: يتصل هذا المقصد بحماية الأسرة والسمعة والخصوصية الشخصية. ومن أخطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي إنتاج الصور أو المقاطع المفبركة ذات الطابع الحميمي، أو نشر محتوى يمس أعراض الناس وسمعتهم. ويمتد ذلك إلى ضرورة حماية بيانات الأطفال والأسر، ومنع استخدام تقنيات التعرف والتحليل السلوكي بطريقة تنتهك الخصوصية أو تعرض الأفراد للابتزاز والاستغلال.

وتشدد الباحثة على أنَّ حماية الأطفال والسمعة الأسرية تستوجب أعلى درجات الاحتياط؛ لأنَّ الضرر الرقمي قد يكون سريعاً لانتشاره دائماً لأثره، وقد يصعب محوه أو تعويض ضحاياه بعد وقوعه.

خامساً: حفظ المال: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في مكافحة الاحتيال وتحسين الإدارة المالية، لكنه قد يستخدم أيضاً في سرقة البيانات أو التلاعب بالأسواق أو الاحتيال الإلكتروني. ولذلك فإن حفظ المال يقتضي تأمين الأنظمة، والتحقق من المعاملات، وتحميل الجهات المقصرة مسؤولية الأضرار الناتجة عن الإهمال. وبناءً على مقاصد الشريعة، لا يكون معيار قبول تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو الربح وحده، بل ينبغي النظر إلى آثارها على العدالة الاجتماعية، وحقوق العاملين، وحماية المستهلكين، ومنع الاحتكار والاستغلال. وتخلص الباحثة إلى أنَّ حفظ المال يوازن بين تشجيع الابتكار ومنع الاستغلال؛ فلا تُعدُّ بالمكاسب الاقتصادية إذا قامت على الغش أو الاحتكار أو تعريض أموال الناس وبياناتهم لمخاطر غير مبررة.

المبحث الخامس: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة جو بينواينكا وفايينا (2019): هدفت دراسة جوبينواينكا وفايينا إلى رسم المشهد العالمي لإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، واعتمدت تحليلاً نوعياً مقارناً لأربع وثمانيين وثيقة صادرة عن جهات عامة وخاصة ودولية. وكشفت الدراسة عن تقارب واسع حول مبادئ الشفافية والعدالة وعدم الإضرار والمسؤولية والخصوصية، مع اختلاف ملحوظ في تفسير هذه المبادئ وآليات تنفيذها. وتفيد الدراسة الحالية من نتائجها في تحديد

القيم الأخلاقية المشتركة، لكنها تختلف عنها في تأصيل المسؤولية من منظور الفكر الإسلامي وربطها بالتكليف والأمانة ومقاصد الشريعة. (Jobin et al., 2019)

الدراسة الثانية: دراسة رقيب وآخرين (2022): ناقشت دراسة رقيب وآخرين بناء أخلاق إسلامية قائمة على الفضيلة لتقويم الذكاء الاصطناعي، وانتقدت الاقتصاد على منطق الكفاءة التقنية والمكاسب السوقية، مؤكدة أهمية تزكية الفاعل الإنساني واستحضار مقاصد الفعل وآثاره في المجتمع. وخلصت إلى أن الحوكمة الأخلاقية لا تتحقق بالقواعد الإجرائية وحدها، بل تحتاج إلى فضائل أخلاقية توجه المصمم والمؤسسة والمستخدم. وتتفق الدراسة الحالية معها في مركزية الإنسان والقيم الإسلامية، غير أنها تركز بصورة أخص على توزيع المسؤولية بين أطراف دورة حياة النظام الذكي. (Raquib et al., 2022)

الدراسة الثالثة: دراسة المحجوب (2023): سعت دراسة المحجوب إلى تقديم منظور إسلامي تعددي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وبيّنت أن الخطاب العالمي السائد يتأثر بدرجة كبيرة بمرجعيات غربية، بما يستلزم إدماج تصورات أخلاقية وثقافية متعددة في بناء المعايير. واقترحت الاستفادة من مقاصد الشريعة، والعدل، والمصلحة، ومنع الضرر في تقويم الاستقلالية والخصوصية والإنصاف والشفافية. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا المدخل التأصيلي، لكنها تتميز عنه بجعل سؤال المسؤولية الأخلاقية محورياً مباشراً، وبالفصل بين عدم أهلية الآلة للمساءلة وبين تعدد صور المسؤولية البشرية (Elmahjub, 2023).

الدراسة الرابعة: دراسة علي وآخرين (2025): قيّمت دراسة علي وآخرين المناهج القائمة في معالجة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، ولا سيما توظيف مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية، وأشارت إلى قدرتها على تقديم مبادئ معيارية مهمة، مع الحاجة إلى عدم اختزال الأخلاق في الأحكام القانونية أوفي قوائم جامدة من الضوابط. ودعت إلى معالجة أكثر اتساعاً تراعي بناء الشخصية الأخلاقية والبيئة الاجتماعية وتعقيد التقنيات الناشئة. وتلتقي الدراسة الحالية معها في ضرورة تجاوز النقل الآلي للمبادئ، وتختلف عنها

في بناء تصور تطبيقي لتحديد مسؤولية المطور والمؤسسة والمستخدم (Ali et al., 2025).

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة اتفاقها على مركزية العدالة والشفافية وعدم الإضرار والخصوصية والمساءلة، كما تتفق الدراسات ذات المنظور الإسلامي على إمكان الاستفادة من مقاصد الشريعة والفضائل الأخلاقية في تقويم التقنية. ومع ذلك، يلاحظ أن بعض الأدبيات العالمية تقدم مبادئ عامة دون تأصيل ديني، بينما تركز الأدبيات الإسلامية غالباً على بناء الإطار القيمي أو نقد المركزية الغربية، ولا تفصل بالقدر الكافي بين مسؤولية المصمم والمطور والمؤسسة والمشغل والمستخدم عند وقوع الضرر.

وتكشف المقارنة كذلك أن الدراسات السابقة غلب عليها الطابع النظري العام، ولم تجعل التمييز بين مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان نقطة الانطلاق في التحليل. كما لم تربط على نحو متكامل بين شروط التكليف الإسلامي، وتعدد الفاعلين في دورة حياة النظام، وآليات الحوكمة العملية مثل الإشراف البشري والتفسير والاعتراض والتعويض.

الفجوة البحثية:

تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى معالجة تجمع بين التأصيل الفلسفي والشرعي للمسؤولية وبين واقع الأنظمة الذكية متعددة الأطراف؛ إذ لا يكفي تقرير أن الآلة غير مكلفة، بل يلزم بيان كيفية إسناد المسؤولية البشرية بحسب العلم والقدرة على التوقع والسيطرة، وتحويل المبادئ الأخلاقية إلى ضوابط قابلة للتطبيق المؤسسي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية باتخاذها التمييز بين مسؤولية الآلة ومسؤولية الإنسان محورياً منظماً للبحث، وجمعه بين مفاهيم التكليف والأمانة والعدل وعدم الضرر ومقاصد الشريعة من جهة، ومبادئ الحوكمة الدولية المعاصرة من جهة أخرى. كما تقدم توزيعاً متدرجاً للمسؤولية يشمل المطور والمؤسسة والمشغل والمستخدم، وتنتهي إلى ضوابط عملية تتعلق بالشفافية والإشراف البشري وحماية البيانات والتظلم والتعويض.

المبحث السادس: ضوابط الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي

يمكن بناء الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي على الضوابط الآتية:

1. **ضابط المشروعية:** ينبغي أن يكون هدف استخدام الذكاء الاصطناعي مشروعاً، وألا يخالف حكماً قطعياً أو حقاً ثابتاً أو نظاماً عادلاً. فلا يجوز استخدام التقنية في التجسس أو التشهير أو الاحتيال، حتى لو كانت ممكنة من الناحية التقنية.
2. **ضابط المصلحة:** ينبغي أن يحقق الاستخدام مصلحة معتبرة، وأن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية، وألا تكون منفعة فئة محدودة سبباً في إلحاق ضرر جسيم بالمجتمع. ويستند ذلك إلى قاعدة اعتبار المآلات، التي تؤكد ضرورة النظر في نتائج الأفعال لا في مقاصدها المباشرة فقط (الشاطبي، 1997).
3. **ضابط عدم الضرر:** يتعين إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق أي نظام، خاصة إذا كان سيؤثر في الصحة أو التعليم أو الوظائف أو الأمن أو الحقوق المدنية. وكلما زادت احتمالات الضرر، زادت الحاجة إلى الرقابة والاختبار والتدخل البشري.
4. **ضابط الشفافية:** يجب إعلام المستخدم عندما يتعامل مع نظام ذكي، وبيان طبيعة البيانات المستخدمة والقيود المحتملة للنظام. كما ينبغي أن يكون القرار قابلاً للتفسير بالقدر الذي يسمح بفهمه ومراجعته.
5. **ضابط الإشراف البشري:** لا ينبغي ترك القرارات المصيرية للنظام وحده. ويجب أن يكون للإنسان حق التدخل والتعديل والإيقاف، مع تحديد شخص أو جهة مسؤولة بصورة واضحة.
6. **ضابط حماية الخصوصية:** ينبغي جمع الحد الأدنى الضروري من البيانات، واستخدامها لغرض محدد، وحمايتها من التسريب، وعدم الاحتفاظ بها مدة أطول من الحاجة المشروعة. كما يجب احترام حق الشخص في معرفة كيفية استخدام بياناته.
7. **ضابط المساءلة والتعويض:** ينبغي وضع آليات واضحة لتحديد المسؤولية عند وقوع الضرر، وإتاحة الشكوى والتظلم، وتعويض المتضرر عند ثبوت التقصير أو الإهمال. ولا يجوز استخدام عبارة «القرار اتخذته النظام» للتهرب من المسؤولية.

وتؤكد الباحثة ترابط الضوابط السابقة؛ فلا قيمة للشفافية من دون مساءلة، ولا للإشراف البشري من دون سلطة فعلية للتدخل، ولا لتقييم المخاطر من دون متابعة لاحقة ووسيلة منصفة لجبر الضرر.

خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يمثل ذاتاً أخلاقية مستقلة، مهما بلغت قدرته على التعلم والتحليل وإنتاج القرارات أو التوصيات. فالآلة تنفذ ما أودع فيها من نماذج وبيانات وأهداف، ولا تملك قصداً شرعياً أو وعياً أخلاقياً أو أهلية للمساءلة. ولذلك فإن المسؤولية النهائية عن أثارها تظل مسؤولية إنسانية، تتوزع بحسب درجة المشاركة والقدرة على التوقع والسيطرة.

ويقدم الفكر الإسلامي أساساً غنياً لمعالجة هذه القضية من خلال مفاهيم التكليف والأمانة والعدل وعدم الضرر والمصلحة ومقاصد الشريعة. ولا يقتضي هذا الأساس رفض الذكاء الاصطناعي، بل يقتضي توجيهه نحو تحقيق مصالح الإنسان وحماية كرامته، مع منع استخدامه في الظلم والخداع والإضرار وانتهاك الخصوصية. وبذلك يصبح الذكاء الاصطناعي وسيلة لخدمة الإنسان، لا ذريعة للتصل من المسؤولية أو تعطيل الضمير الأخلاقي.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. الذكاء الاصطناعي أداة تقنية متقدمة، ولا يثبت له في صورته الحالية وصف الفاعل الأخلاقي المستقل.
2. المسؤولية الأخلاقية والشرعية تقوم على الوعي والإرادة والقصد والأهلية، وهي خصائص لا تتوافر في الآلة بالمعنى الإنساني.
3. استخدام الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى إلغاء المسؤولية البشرية، بل يوزعها بين المطور والمصمم والمؤسسة والمشغل والمستخدم.
4. ينسجم مبدأ الإشراف البشري مع أصل المسؤولية في الإسلام، لأن الإنسان هو محل التكليف والمحاسبة.

5. توفر مقاصد الشريعة إطاراً شاملاً لتقويم الذكاء الاصطناعي، ولا سيما من خلال حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.
6. تمثل العدالة والخصوصية وعدم الضرر والأمانة والشفافية ركائز أساسية للاستخدام الإسلامي المسؤول.
7. لا يكفي الاعتماد على الكفاءة التقنية للنظام، بل ينبغي تقييم آثاره الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.
8. يجب منع استخدام الأنظمة الذكية في المجالات التي قد تؤدي إلى أضرار جسيمة دون رقابة بشرية فعالة.
9. يتحمل المستخدم مسؤولية التحقق من مخرجات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في المجالات العلمية والطبية والدينية والقانونية.
10. الحاجة قائمة إلى تشريعات وطنية ومؤسسية تنظم الذكاء الاصطناعي وتحدد المسؤوليات وحقوق المتضررين.

التوصيات:

يوصي البحث بما يأتي:

1. وضع تشريعات واضحة تحدد مسؤولية كل طرف مشارك في تصميم وتشغيل الذكاء الاصطناعي.
2. إلزام المؤسسات بإجراء تقييم أخلاقي ومخاطر قبل نشر الأنظمة الذكية.
3. إنشاء لجان متخصصة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي تضم خبراء في التقنية والقانون والشريعة والأخلاق.
4. إدراج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التعليم العالي والتدريب المهني.
5. اعتماد مبدأ الإشراف البشري في القرارات المؤثرة في حياة الأفراد.
6. تطوير أدوات عربية لفحص التحيز والمعلومات المضللة في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

7. حماية بيانات المواطنين، ولا سيما البيانات الصحية والبيومترية والبيانات المتعلقة بالأطفال.
8. إلزام الشركات بتقديم معلومات واضحة عن مصادر البيانات وحدود النماذج.
9. دعم البحوث التي تربط مقاصد الشريعة بالتقنيات الحديثة بصورة منهجية.
10. منع استخدام الذكاء الاصطناعي في نشر الفتوى أو المعلومات الطبية والقانونية دون مراجعة أهل الاختصاص.
11. وضع آليات فعالة للتظلم والتعويض عند وقوع أضرار ناتجة عن الأنظمة الذكية.
12. تعزيز التعاون بين المؤسسات الإسلامية والجامعات والجهات التقنية لوضع معايير أخلاقية قابلة للتطبيق.

المراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر والمراجع التراثية:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة.
2. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (د.ت). سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.
3. مالك بن أنس. (1994). الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق بشير عواد معروف. مؤسسة الرسالة.
4. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن عفان.
5. ابن عاشور، محمد الطاهر. (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية. دار النفائس.
6. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1993). المستصفى من علم الأصول. دار الكتب العلمية.

7. مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. (د.ت.). صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.

ثانيًا: المراجع والدراسات الحديثة

1. المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا. (2023). (NIST). إطار إدارة مخاطر النكاء الاصطناعي. (AI RMF 1.0) وزارة التجارة الأمريكية.

<https://www.nist.gov/itl/ai-risk-management-framework>

2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2021). توصية بشأن أخلاقيات النكاء الاصطناعي. اليونسكو.

3. Ali, F., Bouzoubaa, K., Gelli, F., Hamzi, B., & Khan, S. (2025). Islamic ethics and AI: An evaluation of existing approaches to AI using trusteeship ethics. *Philosophy & Technology*, 38, Article 120. <https://doi.org/10.1007/s13347-025-00922-4>
4. Elmahjub, E. (2023). Artificial intelligence (AI) in Islamic ethics: Towards pluralist ethical benchmarking for AI. *Philosophy & Technology*, 36, Article 73. <https://doi.org/10.1007/s13347-023-00668-x>
5. Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. *Nature Machine Intelligence*, 1, 389–399. <https://doi.org/10.1038/s42256-019-0088-2>
6. Raquib, A., Channa, B., Zubair, T., & Qadir, J. (2022). Islamic virtue-based ethics for artificial intelligence. *Discover Artificial Intelligence*, 2, Article 11. <https://doi.org/10.1007/s44163-022-00028-2>